﴿السِّيَادَةُ في ظِلِّ مَعَالم النِّظَام الدُّولي الجديد.﴾ (*)

"العَاقِلُ مَن أَدْرَكَ خَبَرَ غيره"

محمد بن عمر العدواني مؤرخ جزائري من القرن 17م.

د.محمد الأمين بلغيث

أستاذ محاضر بكلية العلوم الإسلامية الخروبة

–جامعة الجزائر–

مدخل عام

أين نحن من عيون الغرب؟ وكيف تكون السيادة بعيون واشنطن خاصة؛ ونحن الآن نخطوا خطوات عملاقة نحو العدمية، أقول في هذه الورقة المتواضعة، ما كنت قد صدرت به كتابًا لنا صدر عام **1999**م[1].

كانت الخلافة الإسلامية كنظام سياسي وحدوي، يجسد وحدة الأمة الإسلامية التي تمثل قوة عالمية فاعلة أرهبت أعداء الإسلام مدة طويلة، وفي مطلع القرن العشرين توصل الخبث البريطاني بالتعاون مع الحركة الصهيونية إلى قناعة كاملة بأن الحروب العسكرية لا يمكن أن تقهر الأمة الإسلامية الموحدة تحت نظام الخلافة وأن أفضل أسلوب هو نسف الجامعة والرابطة السياسية للشعوب الإسلامية، وقد أصبح اختلاف كلمة أهل الإسلام من الأسباب الواضحة لتفرق قوتهم وذهاب ريحهم ونتيجة لهذا التسيب والفرقة، تركت الأمة الجهاد في سبيل الله وأسند الأمر إلى غير أهله في ديار المسلمين واتخذوا الكفار أصدقاء ونصحاء، وأضروا بالمسلمين من خلال التسلط والظلم الاجتماعي، واشتغلوا باللهو وبذروا الأموال واتبعوا الكفار في مناهجهم الفكرية في الاقتصاد والقانون وتجاهروا بالمنكر والمعاصي وتركوا الأمر بالمعروف

والنهي عن المنكر، وتركوا الاستعداد الحربي وتخلفوا في جميع الميادين، ونتيجة لكل هذا الانحراف انتشر الفساد في البر والبحر، وترك الأحرار أوطانهم ولم يجدوا ملجأ بعد الله إلا الهجرة إلى حيث هامش كبير من الحرية أي إلى ديار الغرب أمريكا وأستراليا وأوروبا الغربية لأن معظم أوطانهم تحولت إلى ممالك لعائلات سياسية تحكم شعوبها بالحديد والنار، والهارب من الرمضاء والاستبداد أو الإيدز السياسي، لا محالة للحرب الجديدة على المسلم في كل مكان بالغرب نفسه (فرنسا وأزمة الحجاب)، بريطانيا وأزمة بطاقة الهوية الخاصة بالمسلمين دون غيرهم)، أمريكا ومشكلة سجناء غوانتنام ، وأبو غريب–بغداد – ورعب الصورة المتخيلة لأسامة بن لادن والقاعدة)[2].

في ظل هذا اليأس والتيئيس، هل توقعنا احتلال بغداد دار السلام بهذه الهمجية(9 أفريل 2003م)، همجية الغرب وجبن العرب والمسلمين أمام يوليوس قيصر المسلح بالنووي، وأحقاد الغرب بشقيه اللاتيني والشرقي البيزنطي على دار الإسلام.

ومن أبرز سمات هذه المرحلة الجديدة لترسيخ نظام أمريكي عالمي جديد هو انغماس واشنطن الأحادي الشديد والمباشر في الشأن الخليجي، والذي بلغ أعلى مستوياته باحتلال العراق وإدارته إدارة مدنية وعسكرية بموجب قرار مجلس الأمن رقم:1482، ولكن احتلال العراق لم يجعل النظام الإقليمي الخليجي أكثر أمنًا واستقرارًا.

فالخبرة الأمنية والسياسية المتراكمة على مدى الثلاثين سنة الماضية تشير من ناحية إلى عدم قدرة واشنطن على السيطرة الأمنية، وتؤكد من ناحية أخرى أن الأزمات والتوترات تتصاعد بسبب السياسات الأمريكية التدخلية، فكلما اقتربت واشنطن من

النظام الإقليمي الخليجي ازداد التوتر والتأزم، وكلما حاولت أمريكا التحكم والسيطرة فقدت دول الخليج الإحساس بالاستقرار والأمن لذلك إن كان هناك عدم استقرار في هذا النظام الإقليمي فهو بسبب واشنطن، وإن كانت هناك توترات فبسبب سياساتها، وإن كان هناك تكرار للحروب فبسبب الإقحام الأمريكي في الشأن الخليجي[3] ولهذا فمعالجة مسألة السيادة في هذه الورقة للسعي إلى هدف واحد والإجابة على إشكالية مهمة أين قانون المجتمع العالمي المعاصر، هل ذهب برمته، هل الأمركة حقيقة لا مناص منها؟ ما مصير الأمة في ميزان العراق بعد عام النكسات المتلاحقة والهزائم الكبرى في عام **2004**م.

سنة تمر والعرب يقعدون قانون الاستبداد العثماني(ناموا فما فاز إلا النوم).أم نقول ما قال بعضهم وهم يغتالون شرفنا وشرف أمة كاملة أبقوا في أماكنكم فسوف نقاتل بدلا عنكم.

ليس بيننا وبين الغرب إلا الممانعة والتحدي، لأن الغرب لا يريد أن يستأنف حوارًا حضاريًّا مع أمة الإسلام وهو مسلح بأحقاد القرون، فهو الغربي حفيد القتلة في القدس أيام الحملة الصليبية الأولى، والغرب ورمزه كولومبس الذي فتح الطريق للصليبية الجديدة مع قتل وتدجين وتمسيح الهنود الحمر.أم هو الغرب الأمريكي الذي نشاهد حضارته على المباشر في سجن أبو غريب بالعراق المحتل بشذاذ الآفاق ورجال المواخير ومجندات علب الليل، حاملات الإيدز وأمراض الغرب وأحقاده؛ ورائدته الجلادة الأمريكية ليندي أنغلند؟

السّيادة في ظل النظام العالمي الجديد

لا يستطيع أي " نسق سياسي" أن يتجاوز التاريخ، ما دام أن الظاهرة السياسية هي ظاهرة تجري في الزمان وتدين في تشكلها الحالي لتراكم الممارسات والتجارب

الماضية، ومن هذا المنظور، فإن فهم أبعاد النّسق السياسي الإسلامي " ماضيا " وإدراك جملة من " أولياته" يتطلب منّا عملية استقراء لعمقه التاريخي(4).واستجلاء العمق التاريخي للنسق السياسي الإسلامي، يشكل مدخلا ضروريا لفهم كثير من الممارسات التي تطفو على خطاب الحركات الإسلامية الحديثة والمعاصرة في محاولة لبناء وتركيب "صورة للدولة الإسلامية " التي تسعى إلى بنائها في ضمائر الناس وتقعيدها على مستوى التجربة في محيط محلّي وإقليمي ودولي معاد لكل فكرة إسلامية. ومن بين المسائل الحساسة في مفاهيم الدولة تطرح بقوة إشكالية السيادة.

السيادة مفهوم رئيس من مفاهيم الدولة الغربية يتلخّص في اعتبار السلطة عليا لا تعلوها سلطة أخرى وخاصة في مجال التشريع، فهي لا تعرف بجانبها أو فوقها سلطة أخرى، إنّها سلطة فوق الجميع وتفرض نفسها على الجميع.

إن صاحب السيادة هو السلطان الحاكم شخصيا أو الهيئة التي تتولّى سلطة التشريع في المجتمع، فهو بفضل سلطته على تغيير القانون يعتبر مالكا للسلطة الشرعية العليا في الدولة وتخضع له السلطات الأخرى إنّه المشرع الأعلى. ففي العصور الوسطى كان البابا يتولّى هذه السلطة بصفته نائب المسيح وقبل ذلك كان قسطنطين تمثل إرادته قوة القانون، ثم ظهرت الدولة الحديثة كوارثة لتلك السيادة، بمعنى أن لها سلطة تشريعية عليا من ناحيتين:

1. لا توجد سلطة أعلى منها، وأن سلطتها غير منازعة. إن سيادتها مطلقة في المجال الداخلي من حيث كونها المشرع الأعلى، وفي المجال الخارجي عدم التبعية في

تنظيم علاقتها مع غيرها من الدول بما في ذلك حقها في إعلان الحرب، وحتى في ضم أرض الدولة المهزومة.

2. إن مفهوم السيادة مفهوم قانوني، إذْ يراد منه إعطاء القانون صفة الشرعية لأن القانون هو ما صدر عن الحاكم، صاحب السيادة شخصا كان أو هيئة من أمر أو نهي، هو قانون باعتباره السلطة الآمرة ومن جهة أخرى لا يعتبر أي شيء لا يأمر به الحاكم به قانونا.

وإذا كان القانون هو ما يأمر به الحاكم يصبح علينا أن نعرف من هو الحاكم ؟ ولا سبيل إلى ذلك إلاّ من خلال جملة من القواعد القانونية هي ذاتها في حاجة إلى مصدر للشرعية، إذْ أن السيادة إنما جيء بها لإعطاء القانون الصّفة الشرعية.

أمّا إذا تجاوز الأمر الأشكال والوسائل والإجراءات وتعلق بعالم الأفكار والقيم فإن موقف الشّك والتشبث في زمن التبعية والإستلحاق الحضاري الذي تعيشه أمتنا هو الموقف المناسب والضروري مع حضارة المتغلب، وفي هذا الصدد لا غيره، ترد توجيهات الإسلام في الحرص على مخالفة الكفار حتى عدّ شيخ الإسلام ابن تيميه –رحمه الله – ذلك مقصدًا من مقاصد الشريعة كما ذكر في كتابه القيّم :" اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم".

وبعد هذه المفاهيم نجد الإجابة على إشكالية السيادة في الفكر الإسلامي واضحة المعالم فهل بعد القيّم والمبادئ التي تقوم عليها الدولة وأسس الشرعية التي تقوم عليها الحكومة الإسلامية، تحتاج أن نقول أن السيادة في الدولة الإسلامية تقوم على مدى احترام السلطة العليا لإرادة المشرع وهو الله سبحانه وتعالى، وهناك نقطة في غاية الأهمية أعيدها فأقول " إن الشريعة الإسلامية " سابقة على ظهور الدولة والحكومة (أي السلطة السياسية التي هي ركن أساسي من أركان الدولة).

ولقد كان واضحًا لدى العلماء الأعلام في حالة التمييز بين الوحي كسلطة مطلقة الحق والشرعية والطاعة وبين ماعداه من مصادر أخرى؛ فكل ما عدا الكتاب والسنة وما خالف روح الشارع الحكيم فهو ابتعاد عن الحق وإرادة الله عز وجل. ومهما انحرف النظام في التاريخ الإسلامي، فقد ظلت الشريعة الإسلامية تمثل المشروعية العليا التي يحتاج كل مجتهد ومفكر إلى أن يبرر أعماله ومواقفه أمامها. فلم تعرف التجربة الإسلامية بسبب ذلك حاكما ثيوقراطيا يعلن أنه إرادة الله المتجسدة، لأن المسلمين يعلمون أن إرادة الله تجسدت في شريعته فما وافقها فهو الحق، وما خالفها فهو الباطل وظلت توجيهات النبي ﷺ للأمة في هذا الشأن واضحة يلخصها الحديث المأثور "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"، وعلى هذا أفتى ابن القيّم –رحمه الله– مُعلقا على هذه القاعدة الدستورية " فهذه فتوى لكل من أمره أميره بمعصية الله كائنا من كان ولا تخصيص فيها البتة " كما ذكر ذلك في كتابه (أعلام الموقعين عن رب العالمين).

وقال حجة الإسلام الغزالي –رحمه الله– :" إن طاعة الإمام لا تجب على الخلق إلاّ إذا دعاهم إلى موافقة الشرع"، وقال ابن خلدون عمّا ينّفذ من أوامر الحكام الظّلمة :" أعلم أنه ينفذ من أعمال الفاسق ما كان مشروعا ».."كل هذا يدحض ما روّجه خصوم الإسلام والجهلة به من أن واجب المسلم أن يطيع أي حاكم يستحوذ على أية سلطة سواء كان ذلك عن طريق شرعي أو بحكم الواقع"[5].

إذا كان مبرر وجود الحكومة الإسلامية هو إنفاذ الشريعة ووضع المتعالي في سياق التاريخ ووصل الإلهي بالبشري، وصبغ الحياة بصبغة الله فإنها لا تستحق من طاعة مواطنيها

لأوامرها إلا بقدر ما تبدي من خضوع والتزام بالشريعة وتكون أوامرها ونواهيها موافقة للشارع أو على الأقل غير مصادمة له، فليس للدولة الإسلامية سواء من حيث هي جماعة سياسية[6] أبرمت عقد الولاء لله وطاعته " لا إله إلا الله محمد رسول الله" .أو من حيث هي جملة من سلطات التنفيذ والتشريع والقضاء، أن تخرج قيد أنملة عن نطاق الشريعة، لأن الشريعة بلغة القانون الدستوري هي السلطة التأسيسية الأصلية للجماعة والحكومة، فلا يمكن لغيرها أن يتناولها بالإلغاء أو التعديل، بل إن أوامر الحاكم إنما تستمد شرعية الخضوع لها من موافقتها لتلك الشريعة، إن طاعة المسلم حكومته في هذه الحالة ليست طاعة لشخص الحاكم بل هي طاعة لصاحب الشريعة يستحق عليها ثوابا، وإن تمرده على تلك الأوامر الملتزمة بدستور الدولة (الشريعة) يجعله آثما.

فما هو موقع الأمة في الحكم الإسلامي ؟.

أعتقد أن الأمة الموحدة، لا الدول المجزأة منقوصة السيادة هي القادرة على الممانعة والتحدي، كما ذهب إلى ذلك هشام جعيط في كتابه المتميز أوروبا والإسلام(صدام الثقافة والحداثة) إن الأمة العربية هي أمة الثقافة، كما كانت الأمة أمة دينية.إنها ليست كذلك سياسيا بمعنى أنها مغطاة ببنية الدولة القسرية، ولها كذلك بالمعنى الذي تأكدت فيه بالنسبة للعالم الخارجي كمتحد صلب، لا يتجزأ، شبه أسطوري، واع بعمق وحدة المصير، لهذا ينبغي أن تكون البنية الفوقية التي تشرف على الدول الأقطار، وتمنحها وجودًا في العالم وموقعًا في التاريخ العالمي[7].

السيّادة في الفكر الغربي المعاصر (أمريكا نموذجا بين الاستكبار والانهيار).

تعتبر السيادة في عالمنا المعاصر من المسائل التي بدأت تطولها الدول والجهات الفاعلة في زماننا ونضرب أمثلة على ذلك:" إن حرب الخليج الثانية (17 يناير 1991م)

هي بداية لحرب حضارية عالمية كما ذهب إلى ذلك الدكتور المهدي المنجّرة[8]، وقد عبرت هذه الحرب عن سياسة المكيالين للدول الغربية وعلى رأسها حامية العروش المتهاوية والمستبدة (أمريكا) .

وقد كانت من مبادئ الأمم المتحدة عدم التدخل في النزاعات الداخلية لأية دولة مهما كانت سلطتها وقوتها العسكرية ولكن الغرب والأمم المتحدة معا سلطة قانونية وعسكرية واحدة.

ومنذ هذه الحرب المدمرة التي خسر فيها العالم الإسلامي أزيد من **689** مليار دولار والقضاء على البنية التحتية لقوة جهوية فاعلة في العراق كلّها معًا طرحت على مستوى الأفكار، مبادئ تدخل الغرب في شؤوننا الداخلية ولهذا فعودة الغرب هذه المرة في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين تتميز بالمظاهر الآتية:

التدخل في شؤون الدول والقضاء على مبدأ من مبادئ السيادة والاستقلال مثال: لما شرعت المؤسسات الإدارية الجزائرية في تنظيم الانتخابات التشريعية لعام **1991**م، وبصورة وأخرى أراد الغرب تخويف الجزائريين، فأعلن الساسة العسكريون في الغرب وعلى رأسهم أمريكا إقامة مناورة عسكرية سلمية للحلف الأطلسي أمام الساحل الجزائري، وهذه المناورات العسكرية فيها تخويف للناخبين وللسلطة العليا في البلاد لعدم إقامة مشروع (ديموقراطي) قد يمرر حِزْبًا سياسيا مناقضا في آرائه ومبادئه لأفكار وآراء وطموحات الغرب–حسب تقديرهم–... أليس هذا تدخلا في شؤون البلد الداخلية وتحديا لسيادة الدولة وفقا لقانون المجتمع العالمي المعاصر والأمثلة كثيرة ؟

وضمن هذه الآلية، تظهر الإشارة إلى الإسلاميين، بشكل مباشر أو غير مباشر باعتبارهم أعداء لحقوق الإنسان والديمقراطية يسعون إلى"استخدام الديمقراطية للوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها"[9]

وفي مرحلة ثانية أنشأ الغرب وقنن قوانين حرّية التدخل وحماية الأقليات " وحق التدخل"[10]، لقوة أجنبية في شؤون دولة ذات سيادة يعبر عن النظرة العدوانية للغرب تجاه الدول الإسلامية التي تناهض الغرب خصوصا.

التجأ الغرب في مرحلة سابقة إلى الحرب الاقتصادية والمتمثلة في سيطرة البورصات الغربية على أسواق المواد الأولية (نفط، غاز، موز، قهوة كاكاو، أرز، قمح، سكر، وغيرها من المواد الاستهلاكية والصناعية) وكان دائما يعمل من أجل خيراته وخيرات مواطنيه دون النظر إلى المنتجين في الجنوب الفقير، وفي مرحلة من مراحل هذه السياسة اتبع الغرب سياسة تفقير الجنوب مع تحالف مبدئي بينه وبين الحكومات العميلة والمتواطئة معه منذ الاستقلال فدخلت معظم دول الجنوب تحت سيطرة صندوق النقد الدولي ((*F.M.I*.وهو شعار خراب اقتصاديات دول العالم الثالث وتبعية الجنوب لهذه البنوك هو احتكار أكيد لسيادة هذه الدول على ثرواتها.

وآخر ما وصل إليه الغرب للدوس على سيادة واستقلال الدول هو تشريع حق التدخل" باسم حقوق الإنسان " و"حماية الأقليات" وهذه الشعارات كلها وسائل دُبّرت بإحكام للسيطرة على الجنوب، وخلق بؤر توتر تزيد في تحدي سيادة الدولة على إقليمها وعلى شعب الدولة، كما هو كائن في الأمازون وغريلاند وأستراليا، ثم منطقة مسار الطوارق بالصحراء الكبرى لا قدر الله أو غيرها من المناطق التي توجد بها أقليات وشعوب بدائية تسيطر على أقاليم وأراضي بها معادن نفيسة تسيطر عليها بموجب حق الحماية؛ الشركات العابرة للقارات والمتنفذة في أجهزة الدول الكبرى الاقتصادية والعسكرية والسياسية[11]،كما كان الاستعمار الاستيطاني في العصر الحديث. وأما السيطرة الإعلامية والغزو الفكري والقنوات العابرة للقارات دون رادع قانوني أو جمركي كلّها في زماننا تطرح مسؤوليات الإسلاميين والقانونيين والمجتمع المدني لقراءة هذا الواقع وهذه الإمبريالية

الجديدة والتّصدي لها يحتاج إلى مشروع ضخم فكري وسياسي وقانوني واقتصادي حتى نتمكن من وضع أرجلنا على أرض الواقع قبل أن يبتلعنا الغرب كلنا مرّة واحدة. خاصة بعد دخول دول الشر؟(أفغانستان، العراق مباشرة تحت الاحتلال الأمريكي بقواته العسكرية العابرة للقارات، فلمن سيكون الدور القادم، سوريا، إيران، خاصة بعد تجنب ليبيا الضربة الرادعة والاحتلال المباشر بعد الصفقة الأخيرة مع الغرب، فهل تنجو ليبيا؟ أم أن القرآن قد فصل في أمر الغرب منذ نزول الآية ﴿**ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتّى تتّبع ملّتهم**﴾البقرة **[120/2]** فقد قال قبل هذا واحد من الجزائريين المغفلين، وهو يطلب وظيفة مدير مؤسسة تربوية، وقد استوفى شروط الالتحاق بالمجتمع الغازي الغربي للجزائر وبعد أن تجنس وتخلى عن أحواله الشخصية ليندمج في المشروع الفرنسي التغريبي، قال له مدير التوظيف، يا سيدي أنت جزائري الأصل قال بعد خروجه مهزومًا من أكذوبة كبيرة رددتها قوانين المساواة بين الفرنسي المعمر –رمز نفايات الغرب– والأهلي الجزائري –الذي تعرض طوال سبعين سنة من المقاومة إلى أبشع قتل ونفي من حقه في الحياة والكرامة البشرية في دولة العدالة والحرية والمساواة، ودولة بشر فيها ألكسيس دي توكفيل بانتصار الديموقراطية، وجول فيري رائد المدرسة العمومية والتعليم للجميع، ما عدا الجزائريين[12] فقال وهو يلتفت يمينًا ويسارًا من سذاجته وخبث الساسة رواد الحملة الصليبية المقدسة على الجزائر "ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى ولو اتبعت ملتهم".لأن الغرب يعيش دومًا بعقدة الفوقية والاستكبار وهما مرض البشرية[13]{ **إن الإنسان ليطغى، أنْ رآه استغنى**}[العلق:**96/6–7**].

لقد طفح الكيل، فهل بقي للمجتمع الدولي قيمة تذكر أمام بناء عالمي جديد أحادي القطب يقوم على إلغاء أي دور ولو هامشي للأمم المتحدة، يحارب بسلاح حقوق الإنسان وينتهكها ويحمي أكبر المجرمين، إنه يستخدم تهمة(الإرهاب) ضد كل حركة تطالب بتصحيح الموقف الدولي من حقوق العرب والمسلمين. أو تقاوم الاحتلال الإسرائيلي، ويستخدم تهمة انتهاك حقوق الإنسان لمحاربة ومحاصرة أية دولة تتخذ موقفًا مباينًا أو معارضًا للسياسات الغالبة والسائدة في العالم الغربي[14]فهل بعد ذلك نتحدث عن سيادة الدولة. وقد بدأ فرض الأوامر الأمريكية بعد احتلال العراق في عملية استعراضية مهينة على المباشر لجلد ما بقي من روح في هذا الجسد الإسلامي المنهك عبر القرون الماضية منذ أن أصبحنا نعيش العصر الغربي وهذا بعد منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، أي منذ بداية تشكل المركزية المسيحية الأوروبية ومحاولة طرد المسلمين من أوروبا الجنوبية الغربية.وانتصر الغرب لوحدته العسكرية والسياسية في المرحلة الأولى على الرغم من تخلفه على"الشرق بمدنه التجارية الكبيرة والمتطورة في الميدان الاقتصادي أكثر من الغرب، القروي أساسًا" [15].

وقد عَلَّمَت الحروب الصليبية المسلمين والبيزنطيين على حد سواء أن يكرهوا الغرب كما لم يكرهوه من قبل وقد خلص دبلوماسي بيزنطي إلى أن " الغرب يعني الحرب والاستغلال وروما الغربية هي أم الشرور كلها "[16].

خلاصة: نحن نعيش الزمن الغربي الأمريكي المتصهين تحديدًا بكل أبعاده، ومهما حاول رجال الإصلاح والحداثة إقناعنا بأن الخير كل الخير في استغلال هامش المنصفين في ردع عدوانية الغرب فإنني أكاد أجزم أن القوة وحدها كافية بإقناع الغرب لاحترام سيادتنا على ثرواتنا، وسيادتنا على مجالنا الجوي والبحري، وسيادتنا على برامجنا التربوية والعلمية والصناعية، ومن حقنا أن نموت بشرف على أن نرهن أرضنا وكرامتنا لجبروت من لم يرحم

الأندلسيين أيام سقوط غرناطة، ولا رحموا الهنود الحمر وهم شعوب مسالمة ذات تقاليد إنسانية راقية في التضامن والعمل الجماعي.

ولم ترحم قوات المارينيز من كانوا مع صدام أو مع حزب الدعوة فالكل سواسية كأسنان المشط أمام جيش الاحتلال الأمريكي للعراق بكل شرائحه وطوائفه. هذا حال العالم بعيون واشنطن، وصقور البيت الأبيض وكبريات شركات الكارتل البترولية في الوطن العربي خاصة، كما كان عليه الحال أيام السلم الروماني (كل الطرق تؤدي إلى روما)، ومن ليس رومانيّاً فهو من البرابرة، وقد صرح سادة البيت الأبيض الأمريكي: "من ليس معنا فهو ضدنا"، منذ أحداث 11 سبتمبر 2001م، التي جرحت كبرياء الغول الأسطوري الذي عرفناه في ملاحم الصراع بين أثينة وإسبرطة.

والرئيس الأمريكي هو الشريف الذي لا يهزم في الغرب الأمريكي من خلال مخيال أفلام الفارويست الشهيرة. فهل واشنطن هي أم الشرور كلها؟، فكيف حال أمريكا بين الاستكبار وسنة الإنهيار التي يحلم بها عرب هذا الزمان،–ومعهم دعاة حوار الحضارات بؤساء القرن الواحد والعشرين – دون التفكير الجدِّي كما فعل أسلافهم، حينما تمكنوا من الانتصار على الريح الأصفر أيام الغزوات البربرية للمغول، والقوى الصليبية من الحملات الصليبية الشعبية، إلى الحملات الصليبية المنظمة عن طريق البابوية وملوك أوروبا.

وقد فهم أسلافنا أن أغلى الجواهر تلد في أعتى الأمواج، لهذا فبديلنا هو التحدي وتجميع قوانا وإمكاناتنا قبل أن يأتي علينا الطوفان الأمريكي.لأننا أمام حضارة داروين الذي يؤمن بالبقاء للأصلح، ولسنا أمام حضارة ديكارت[17]؟ لأن الغرب هزمنا في الميدان؛ لأن المسألة ليست مسألة عقل قدر ما هي قضية قوة[18].ولأن قيام" الكتلة التاريخية" بين التيارات الرئيسية في الأمة بات خيارها الوحيد لمواجهة الهجمة التي تستهدف وجودها وهويتها واستقلالها ومواردها معًا"[19].

وأمام أضحوكة أسلحة الدمار الشامل والبحث في مغارات علي بابا عن أسامة بن لادن ورجال القاعدة، ضاعت أحلام أبو عمار في قيام دولة فلسطين، بعد أن بات العدو الصهيوني يغتال زعامات الجهاد الواحد بعد الآخر.كما تعيش أرض الرافدين صحوة يقوم بها رجال المقاومة نيابة عن عرب العار فهل يتحقق المشروع الأمريكي في السيطرة على كياناتنا العربية الورقية التي لا تخيف عدوًا ولا تفرح صديقًا؟

الهوامش

(*)ورقة عمل قدمها الباحث بجامعة جيجل، كلية الحقوق، قسم اللغة العربية وآدابها، ملتقى الشهيد حسن روبيح /10-11- ماي 2004م.

(1)- د.محمد الأمين بلغيث، دروس في السياسة الشرعية(دراسة ونصوص)، الجزائر، منشورات بغدادي ،1420هـ /1999م. ص:3.

(2)- يراهن كثير من الحالمين بدور كبير لعشرين مليونًا من المسلمين في أوروبا، وأوروبا تعلم جيدًا خطورة هؤلاء، لهذا تسعى بكل ما تملك لإدماجهم ولو بالقوة كما تفعل فرنسا، انظر وجهة نظر هامة: زكي الميلاد، وتركي علي الربيعو، الإسلام والغرب(الحاضر والمستقبل)، دمشق، بيروت، دار الفكر، دار الفكر المعاصر، 1418هـ/1998م.ص:86.

(3)- عبد الخالق عبد الله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي، بيروت، (مجلة المستقبل العربي)، العدد 299، السنة 26، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م.ص:13.

(4)-د.ضريف محمد، مؤسسة السلطان الشريف، (محاولة في التركيب)، الدار البيضاء، المغرب الأقصى، إفريقيا الشرق، 1988م.ص:3.د.عمر صدوق، قانون المجتمع العالمي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعي' 2003م.ط.2.ص:70 وما بعدها،د.سميع صالح حسن، أزمة الحريات السياسية في الوطن العربي،(دراسة علمية موثقة)، القاهرة، 1409هـ/1988م.ط.1.ص:77.رابح لونسيي، البديل الحضاري (دراسة مستقبلية لمواجهة الكارثة التي تهددنا) الجزائر، دار المعرفة، 1998م.ص:110 وما بعدها.

(5)– الشيخ راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1993م.ص 103.

(6)–عن دور الأمة في النظام السياسي الإسلامي:قال الله سبحانه و تعالي في محكم تنزيله:{يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول و أولي الأمر منكم}[58/4] ولقد عرفت الأمة الإسلامية في عصر النبي محمد عليه الصلاة و السلام تجربة فريدة في السياسة و نظام الحكم القائم على العدل و المؤسسات التي أثارت إعجاب علماء السياسة هي:"الصحيفة" أو "دستور المدينة المنورة"الذي حدد ولأول مرة مسألة "المواطنة" التي تحققت بعد إجماع سكان المدينة المنورة على حماية النظام العام تحت قيادة النبي محمد ﷺ و هو الأمر الذي يبرهن على الحس السياسي للمسلمين في مرحلة مبكرة من بداية ظهور الدساتير المكتوبة منذ فجر التاريخ، ودستور المدينة المنورة هو أقدم دستور مسجل في تاريخ العالم" حول هذا الموضوع أنظر:(مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة)، جمعها محمد حميد الله،ص ص59–62.

(7)– هشام جعيط، أوروبا والإسلام(صدام الثقافة والحداثة)، بيروت، دار الطليعة، تموز يوليو 1995م.ص:98.

(8)– أنظر حول حرب الخليج: المهدي المنجرّة، الحرب الحضارية الأولى ، المغرب الأقصى ص:11 وما بعدها .

(9)– منار محمد الرشواني، خلق الخصوصية وحقوق الإنسان العربي(المستقبل العربي)، رقم2004/1/299م.ص:88.

(10)– حول هذا الموضوع أنظر بشيء من التفصيل: هانس بيترمارتين، وهارالد شومان، فخ العولمة (الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية) ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي، (سلسلة عالم المعرفة) رقم:238 الكويت 1999م.ص:87 وما بعدها.

(11)– الخبير القانوني عز الدين زعلاني، ترسيم الأمازيغية شعوذة سياسية وبلقنة لغوية، حاوره، طاهر حليسي، (جريدة الشروق اليومي الجزائرية ، الأربعاء 08 ربيع الأول 1425هـ/ الموافق لـ28 أفريل 2004م.العدد:1061.ص:7.

(12)– د.محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر (دراسات ووثائق)، وثائق جديدة وصور نادرة تُنْشَرُ لأول مرة، الجزائر، دار البلاغ للنشر والتوزيع،بيروت، دار ابن كثير، 1422هـ/2001م.ص:53.

(13)–جودت السعيد، عبد الواحد علواني، الإسلام والغرب والديمقراطية(قراءة وتعليقات على مقالتي صدام الحضارات لصامويل هنتينغتون والإسلام والغرب لبريان بيدهام)، دمشق، بيروت، دار الفكر، ودار الفكر المعاصر،

1417هـ/1996م.ص:166.إدريس هاني، الأوهام المؤسسة لحوار الحضارات(كيف نواصل مشروع حوار الحضارات؟)، الجزء الأول، كتاب الثقافة الإسلامة رقم: 12.دمشق، 1422هـ/2002م.ص:199.

(14)–الشيخ محمد مهدي شمس الدين، الإسلام والغرب، الواقع وآفاق المستقبل(الكلمة، مجلة فكرية ثقافية إسلامية)، بيروت، العدد(16) السنة الرابعة، صيف 1997م/1418هـ.ص:52 وما بعدها.

(15)–جانيت.ل. أبولُغْد، النظام العالمي في القرن الثالث عشر(مجلة الاجتهاد) العدد السادس والعشرون والسابع والعشرون، بيروت، السنة السابعة، بيروت، دار الإجتهاد، شتاء وربيع العام 1415هـ/1995م.ص:224.

محمد نور الدين أفاية، الغرب المتخيل(صور الآخر في الفكر العربي الإسلامي الوسيط)، الدار البيضاء، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2000م.ص:246.

(16)– كافين رايلي، الغرب والعالم تاريخ الحضارة من خلال موضوعات (سلسلة عالم المعرفة) القسم الأول ترجمة عبد الوهاب محمد المسيري، وهدى عبد السميع ، فؤاد زكريا، المجلس الوطني للثقافة والآداب رمضان مايو الكويت 1405هـ/1985م.ص:198. محمد الأمين بلغيث، الرُّبُط بالمغرب الإسلامي ودورُها في عصري المرابطين والموحدين، (رسالة ماجستير مخطوطة)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، سبتمبر 1987م.ص:199.

د.محمد الأمين بلغيث، الرباط والمرابطة ونظام الديرية المسيحية(دراسة مقارنة)، الجزائر، حولية المؤرخ، يصدرها إتحاد المؤرخين الجزائريين، العدد الثاني، 2002م.ص:78.

(17)–ديكارت أو الحاج ديكارت عندنا في الجزائر مقالة شهيرة لشيخ المؤرخين الجزائريين الدكتور أبي القاسم سعد الله، صاحب الهرم الثقافي الكبير:(تاريخ الجزائر الثقافي(1500–1954م).وقد أثارت المقالة حرجًا كبيرًا لدعاة الفرنسة والفرنجة والتغريب عندنا بالجزائر، مما كشف المستور، لأن الحاج ديكارت عندنا ارتبط بالأعمال المشبوهة التي تحالفت ثانوية ديكارت مع المراكز الثقافية الأجنبية لتكوين نخبة، إذا نزل المطر بباريس فتحوا مظلاتهم في ساحة الشهداء بالجزائر العاصمة.والحاج ديكارت رمز العقلانية –كما وسمه عبد الوهاب المسيري صاحب المواقف المشرفة من خلال أعماله حول اليهود واليهودية والصهيونية– عندنا لا يختلف عن المبشرين الذين عملوا على ترسيخ الفرنسة والتغريب وحاربوا الإسلام، ونشروا الفتن بين أهالينا في بلاد القبائل وبلاد الطوارق من أمثال لا فيجري، وشارل دو فوكو.وحول التعليم التبشيري بالجزائر انظر: محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830– إلى 1904م(دراسة تاريخية تحليلية)، الجزائر، منشورات دحلب، 1997م.

د.محمد الأمين بلغيث، الإمام عبد الحميد بن باديس وأزمة التخلف الحضار في الجزائر(تاريخ الجزائر المعاصر)، المرجع السابق،97. محمد صالح الهرماسي، مقاربة في إشكالية الهوية(المغرب العربي المعاصر)، دمشق، دار الفكر، بيروت، دار الفكر المعاصر، 1423هـ/2002م.ص:111.

(18)– عبد الوهاب محمد المسيري، لست مكتشف العلمانية، لكني أحولها إلى أنموذج تفسيري(حوار ضمن كتاب علي العميمي، العلمانية والممانعة الإسلامية، محاورات في النهضة والحداثة، لندن، دار الساقي،1999م.ص:224.

(19)–خير الدين حسيب، ورقة العمل، (المستقبل العربي) العدد:300، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004/2م.ص :93.

مراجع الدراسة

1. د.محمد الأمين بلغيث، دروس في السياسة الشرعية(دراسة ونصوص)، الجزائر، منشورات بغدادي ،1420هـ /1999م.

2.د.محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر (دراسات ووثائق)، وثائق جديدة وصور نادرة تُنْشَرُ لأول مرة، الجزائر، دار البلاغ للنشر والتوزيع،بيروت، دار ابن كثير، 1422هـ/2001م.

3.محمد الأمين بلغيث، الرُّبُط بالمغرب الإسلامي ودورُها في عصري المرابطين والموحدين، (رسالة ماجستير مخطوطة)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، سبتمبر 1987م.

4.د.محمد الأمين بلغيث، الرباط والمرابطة ونظام الديرية المسيحية(دراسة مقارنة)، الجزائر، حولية المؤرخ، يصدرها إتحاد المؤرخين الجزائريين، العدد الثاني، 2002م.

5.الشيخ راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1993م.

6.زكي الميلاد، تركي علي الربيعو، الإسلام والغرب(الحاضر والمستقبل)، دمشق، بيروت، دار الفكر، دار الفكر المعاصر، 1418هـ/1998م.ص:.86

7.د.ضريف محمد، مؤسسة السلطان الشريف، (محاولة في التركيب)، الدار البيضاء، المغرب الأقصى، إفريقيا الشرق، 1988م.

8.محمد نور الدين أفاية، الغرب المتخيل(صور الآخر في الفكر العربي الإسلامي الوسيط)، الدار البيضاء، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2000م.

9.د.عمر صدوق، قانون المجتمع العالمي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعي' 2003م.ط..2

10.د.سميع صالح حسن، أزمة الحريات السياسية في الوطن العربي،(دراسة علمية موثقة)، القاهرة، 1409هـ/1988م.ط..1

11.رابح لونسيي، البديل الحضاري (دراسة مستقبلية لمواجهة الكارثة التي تهددنا) الجزائر، دار المعرفة، 1998م.

12.هشام جعيط، أوروبا والإسلام(صدام الثقافة والحداثة)، بيروت، دار الطليعة، تموز يوليو 1995م.

13.المهدي المنجرّة، الحرب الحضارية الأولى ، المغرب الأقصى.

14.هانس بيترمارتين، وهارالد شومان، فخ العولمة (الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية) ترجمة عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم رمزي زكي، (سلسلة عالم المعرفة) رقم:238 الكويت 1999م.

15.عبد الخالق عبد الله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي، بيروت، (مجلة المستقبل العربي)، العدد 299، السنة 26، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م.

16.محمد صالح الهرماسي، مقاربة في إشكالية الهوية(المغرب العربي المعاصر)، دمشق، دار الفكر، بيروت، دار الفكر المعاصر، 1423هـ/2002م.ص:.111

17.جودت السعيد، عبد الواحد علواني، الإسلام والغرب والديمقراطية(قراءة وتعليقات على مقالتي صدام الحضارات لصامويل هنتينغتون والإسلام والغرب لبريان بيدهام)، دمشق، بيروت، دار الفكر، ودار الفكر المعاصر، 1417هـ/1996م.

18.محمد الطاهر وعلي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830- إلى 1904م(دراسة تاريخية تحليلية)، الجزائر، منشورات دحلب، 1997م.

19.منار محمد الرشواني، خلق الخصوصية وحقوق الإنسان العربي(المستقبل العربي)، رقم299/1/2004م.ص:.88

20.عز الدين زعلاني، ترسيم الأمازيغية شعوذة سياسية وبلقنة لغوية، حاوره، طاهر حليسي، (جريدة الشروق اليومي الجزائرية ، الأربعاء 08 ربيع الأول 1425هـ/ الموافق لـ28 أفريل 2004م.العدد:.1061

21.إدريس هاني، الأوهام المؤسسة لحوار الحضارات(كيف نواصل مشروع حوار الحضارات؟)، الجزء الأول، كتاب الثقافة الإسلامة رقم: 12.دمشق، 1422هـ/2002م.

22.الشيخ محمد مهدي شمس الدين، الإسلام والغرب، الواقع وآفاق المستقبل(الكلمة، مجلة فكرية ثقافية إسلامية)، بيروت، العدد(16) السنة الرابعة، صيف 1997م/1418هـ.ص:52 وما بعدها.

23.جانيت.ل. أبولُغْد، النظام العالمي في القرن الثالث عشر(مجلة الاجتهاد) العدد السادس والعشرون والسابع والعشرون، بيروت، السنة السابعة، بيروت، دار الإجتهاد، شتاء وربيع العام 1415هـ/1995م.

24.عبد الوهاب محمد المسيري، لست مكتشف العلمانية، لكني أحولها إلى أنموذج تفسيري(حوار ضمن كتاب علي 25.العميمي، العلمانية والممانعة الإسلامية، محاورات في النهضة والحداثة، لندن، دار الساقي،1999م.
26.خير الدين حسيب، ورقة العمل، (المستقبل العربي) العدد:300، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004/2م